

لو قال الف ثم الف اوله الف والف فكالف قبله
 او بعده الف فالفان ودرهم او درهمان اثنان
 واوجبوا بذكر دينارين مكان درهمين ذاوذين
 وفي له دراهم او درهم ودرهم ودرهم يلتزم
 ثلاثة وان يوكد ثانيا بثالث يلزمه درهمان
 لو بكذا درهم الشخص اقر رفا ونسبا ووقف وجر
 مكر لفظ كذا او مفرد فكيف كان درهم لا يزيد
 الا اذا كرره بثمنا والواو ناصبا فان الحكم
 ان يلزمه للذي له اقر عدكنا وفي هذا نظر
 وواحد في الف درهم لجد لان حسابا او مقيية قصد
 او يقصد الحسادون فهم وفي الطلاق مثل هذا الحكم
 والالف في الف ودرهم ميمم لاحت التمييز جأ الدرهم
 ولا يكون ميمما نصف في اقراره بدرهم ونصف

في ذاله وكان في ملك الى وقتي ومن يشهد كذا ليقبل
 وفي علي مائة لا تلزم من او قضيت او هي عن خمسين
 او من ضمان فيه شرط واذا يقول في ميراث والدي لدا
 الف فانه بنقص المختص شخص على ابيه بالدين اقر
 ومائة في الكيسر واللقا في الكيسر مع مخلوع ذاوذي
 يلزم بل في هذه الصورة ما ينقص عن الالف فلن يتمما
 وليس باللازم كل ما ذكر ظرفا ومظروفا لما به اقر
 والحمل لا يدخل بالاقرار بالامر كالتما ربالاشجار
 والفض في عند ختام دخل قلت وفي عليه فض ما شمل
 وليس باللازم في المقال ماليه او مائة في مالي
 او في تراخي من ابى ولا ما علقه ولو اتى ختام ما
 وان يقل له على الف الف كما بالفا كان العطف
 او بل والف فوقه او معه او تحت الف فبالفادعة

لو